ملاحظات وتوصيات تحالف آراب ووتش على نهج مجموعة البنك الدولي الجديد للمشاركة القطرية

يُعطي نهج المشاركة القطرية مع البلدان المقترح الأولوية **للانتقائية والأهداف التنموية** التي تُحدِّدها البلدان و البنك الدولي، ولكنه يُغفل التزاماً واضحاً **بمشاركة المواطنين الفعّالة**. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتضاءل مساحة المجتمع المدني بسبب القوانين المُقيِّدة والتضييقات على منظمات المجتمع المدني، لا يُمكن لنهج الشراكة مع البلدان أن يُؤتيَ ثماره إذا اعتمد فقط على الحكومات في تحديد الأولويات. وتتجاهل المنهجية التحديات التي تواجهها المساحة المدنية في العديد من البلدان التي تتعامل معها مجموعة البنك الدولي. ففي كثير من بلدان المنطقة، تُواجِه منظمات المجتمع المدني عراقيل قانونية ومؤسسية مُتزايدة، فضلاً عن الترهيب.

تُبرز مُراجعة مجموعة البنك الدولي لمشاركة المواطنين والمساءلة الاجتماعية (Citizen Engagement and Social Accountability)– والتي يتم مراجعتها بشكل منفصل، مع إجراء المشاورات هذا العام– أهمية إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشكل فعّال في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم المشاريع التي يدعمها البنك، وهو أمرٌ حيوي لتحقيق نتائج تنموية ملموسة. ومع ذلك، على الرغم من الالتزامات المؤسسية القوية، تُشير المراجعة إلى أن مشاركة المواطنين والمساءلة الاجتماعية لا تزال **"مُهمَّشة وضعيفة التمويل"** في البنك، وهو ما يستدعي الاهتمام الجاد. ولكي يُعبِّر إطار الشراكة القطرية عن أولويات التنمية الوطنية الحقيقية، يجب أن يشمل مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية وأصحاب الحقوق بفاعلية في صياغة الاستراتيجيات القطرية.

كما تُشدِّد مُراجعة مشاركة المواطنين والمساءلة الاجتماعية، على أن **فهم ومعالجة قضايا المساحة المدنية أمرٌ جوهري لكي تُحقق مجموعة البنك الدولي أهدافها التنموية**. فالتزامات البنك بالتنمية الشفافة والخاضعة للمساءلة والتشاركية، وكذلك تعاونه مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، تتأثر جميعها بوضع المساحة المدنية.

بدون ضمانات لتمكين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتأثرة من المشاركة بحرية وأمان، يُؤدِّي نهج الشراكة مع البلدان إلى تعزيز نماذج التنمية الإقصائية التي تُهمِّش الفئات الأكثر تضرراً من سياسات ومشاريع المؤسسات المالية الدولية.

يجب على مجموعة البنك الدولي أن تفهم ديناميكيات المساحة المدنية في بلد ما – البيئة الفعلية التي ستُشارك فيها المجتمعات. ينبغي للبنك أن يُدمج **تحليل المساحة المدنية** بشكل منهجي عند وضع استراتيجيات للبلدان. تُقدِّم الورقة التالية، التي كتبتها منظمات المجتمع المدني الشريكة الدولية، إرشادات وأدوات عملية حول كيفية تحقيق ذلك: رابط للورقة.

بالنظر إلى التحديات في المنطقة – من تضييق المساحة المدنية إلى إخفاقات الحوكمة ومخاوف حقوق الإنسان – يجب أن يلتزم الإطار صراحةً بما يلي:

- دمج تحليل المساحة المدنية عند وضع استراتيجيات التعامل مع البلدان.
- المشاركة الفعّالة مع المجتمع المدني والمجتمعات المهمشة.
- ضمانات وآليات لحماية المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

بدون هذه الالتزامات، سيُصبح إطار الشراكة القطرية مجرد إجراء شكلي من أعلى إلى أسفل، يُكرِّس أوجه عدم المساواة بدلاً من معالجتها. يحث تحالف آراب ووتش مجموعة البنك الدولي على دمج هذه التوصيات في نهجها النهائي، لضمان شراكة شاملة، تشاركية، وقائمة على الحقوق مع البلدان.